الأمم المتحدة S/2015/441

مجلس الأمن

Distr.: General
16 June 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن القاعدة ومن يرتبط بها من الأفراد والكيانات

يشرفني أن أحيل إليكم طيّه التقرير التحليلي السابع عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، الذي قُدِّم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن القاعدة ومن يرتبط بها من الأفراد والكيانات، وفقا للفقرة (أ) من المرفق الأول بالقرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢).

وسأغدو ممتنا لو عملتكم على إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) جيرار فان فوهيمن
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين
١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن
القاعدة ومن يرتبط بها من الأفراد والكيانات

180615 180615 15-05216 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير السابع عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات المقدَّم عملاً بالقرار ٢١٦١ (٢٠١٤) بشأن تنظيم القاعدة ومن يرتبط به من الأفراد والكيانات

المحتويات

الصفحة

أولا – موجز ٤

ثانيا – التهديد ٤

ألف – النواة الرئيسية لتنظيم القاعدة ٥

باء – تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ٦

جيم – تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ٧

دال – أفغانستان ٨

هاء – جنوب آسيا ووسطها ١٠

واو – الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل وشمال أفريقيا ١٢

زاي – جماعة بوكو حرام ١٥

حاء – جنوب شرق آسيا ١٦

طاء – حركة الشباب ١٩

ثالثا – الخطوات المقبلة ٢١

رابعا – التحديات القانونية أمام نظام الجزاءات ٢١

خامسا – تدابير الجزاءات ٢٥

ألف – تجميد الأصول ٢٥

باء – تعزيز الجزاءات الموجّهة نحو أهدافها: النفقات الأساسية ٢٧

جيم – حظر السفر ٢٨

دال – حظر توريد الأسلحة ٢٩

هاء – أنشطة فريق الرصد ٣١

واو – قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة ٣٣

زاي – موقع لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة على الإنترنت ٣٥

حاء – التعليقات الواردة ٣٥

المرفق

الدعاوى القضائية المتعلقة بالأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة ٣٦

أولا - موجز

١ - ما يزال التهديد الذي يشكّله تنظيم القاعدة[1] على المستوى العالمي قائما ومدفوعا بجملة من التّحديات المترابطة والمتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ودور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[2]، وتزايد المشاكل في ليبيا. أما التكاليف البشرية لهذين التنظيمين فقد امتد نطاقها ليشمل المناطق التي ينشطان فيها بكثافة، وأيضا القيام بطائفة من الهجمات الخارجية التي استهدفت مُدنا وأقاليم أخرى. وعلاوة على الانتهاكات اليومية التي تعود المسؤولية فيها إلى الجماعات المرتبطة بالتنظيمين، أصبحت أساليب الدعاية المعتمدة والموغلة أكثر فأكثر في الترويع تبعثُ على المزيد من القلق.

٢ - وتظلّ الجزاءات تشكل أداة تعطيل لهما وأيضا أداة وقاية منهما. أمّا حجم التّحدي الرّاهن الذي تشكله هذه الجماعات وشبكاتها فهو بمثابة مؤشر على أنّ الجزاءات ما هي إلا جزء من استجابة متكاملة على المستويين الوطني والدولي. غير أنّ التركيز بقدر أكبر على استراتيجية إدراج أسماء الأفراد الأكثر ارتباطا بهذا التهديد، والذين من المرجح أن تؤثر فيهم الجزاءات ذات الأهداف المحددة، هو من الأمور الجديرة بالترحيب. لذلك، يتضمن هذا التقرير جملة من التوصيات من بينها ما يتعلق بتحسين نوعية ونطاق قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

ثانيا - التهديد

٣ - يُهيمن الإرهاب حاليا على عناوين الأخبار. وفي الوقت الذي يستمر فيه تنظيم الدولة، الجماعة المنشقة عن تنظيم القاعدة، في تلويث العالم الافتراضي بدعايته الشاملة والمؤذية، لا بد من الإشارة إلى أن خطاب هذه الجماعات هو خطاب بعيد عن الواقع. فرغم كونها تشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وخطرا واضحا على الفئات السكانية الأكثر عرضة، إلا أنها تتسبب في مقتل وإصابة أعداد أقل مما تتسبب فيه الحروب والكوارث وحوادث السير. ومع ذلك، يقتل تنظيم القاعدة وشركاؤه، ومنهم تنظيم الدولة، الآلاف من الناس، ومن ثم لا بد أن يكون الردّ جادًّا ومستداما.

٤ - ومن الاتجاهات التي سادت خلال السنة الماضية، والتي تبعث على القلق، ما يتعلّق بالنمو في الإرهاب الرقمي ذي الدقة العالية، أي استخدام الدعاية من جانب تنظيم الدولة

---

(١) مدرج في القائمة تحت الرقم المرجعي الدائم QDe.004.

(٢) مدرج حاليا في القائمة تحت اسم تنظيم القاعدة في العراق (QDe.115).

والمتعاطفين معه بالأساس لزرع الخوف والدعوة إلى الإيديولوجيات المحرَّفة. فالإنترنت تختزل المسافات ووسائط التواصل الاجتماعي تسهّل التأثير المباشر بين العنصر الإرهابي المتمركز في منطقة نائية بالجمهورية العربية السورية من جهة وبين المجندين المحتملين الموجودين في أي مكان آخر من العالم. ولئن كان التجنيد وتغذية نزعة التطرّف يبدوان من الظواهر التي ما زالت غالبا تحتاج إلى الاتصال المباشر بين الناس، فإنّ حجم النشاط الإلكتروني الذي يمارسه تنظيم الدولة، وبدرجة أقل بعض المنتسبين إلى تنظيم القاعدة، هو من الأمور التي تبعث على القلق البالغ. لذلك، تكتسي هذه المسألة أبعادا استراتيجية من حيث معرفة سير تطور الخطر في المستقبل ضمن جملة من الأوساط ليس أقلها أوساط شتات المقاتلين الإرهابيين الأجانب التي تتسم بالتنوع والانتشار، ولم تضع بالضرورة أسلحتها.

٥ - وإذا كان الفضاء الرقمي هو المجال الذي ربما يتطور فيه هذا التهديد، فإنّ العالم المادي يظل موطن التركيز بالنسبة للمخاطر الآنية. فالتكلفة البشرية للهجمات التي جدت في الأشهر الأخيرة والتي لها صلة بتنظيم القاعدة وبتنظيم الدولة باهظةٌ، وهي قد انطوت على تفجيرات واغتيالات واستغلال للملايين من الناس في العراق والجمهورية العربية السورية، واستغلال بدرجة أدنى، ولكن لا تقل أهمية، لفئات سكانية في أفغانستان والصومال وليبيا ونيجيريا واليمن. وشمل هذا الاستغلال الاغتصاب والعنف الجنسي الذي اعتمده تنظيم الدولة على نطاق واسع. أما تبريره وممارسته للاسترقاق الجنسي للنساء والفتيات على نطاق واسع فهو من الأمثلة الحية على مدى الصلة بين خطابه الحماسي بشأن إقامة مجتمع جديد وبين السقوط في الوحشية والعنف. أما بوكو حرام، المدرجة في القائمة تحت اسم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (QDe.138)، فهي شبيهة جدا بهذا التنظيم وعلى نفس القدر من الوحشية، وإن كانت ليست في نفس المستوى من الاقتدار الدعائي.

ألف - النواة الرئيسية لتنظيم القاعدة

٦ - ما زالت القاعدة تعيش في الظلّ بسبب الاهتمام المتزايد بتنظيم الدولة الذي انشق عنها. فقد أفضت العمليات العسكرية التي شنتها باكستان في شمال وزيرستان إلى تقليص قدرتها على إيجاد ملاذ آمن، في حين يواصل أيمن محمد ربيع الظواهري (QDi.006) التواري عن الأعين بخلاف العديد من دعاة تنظيم الدولة. ورغم أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (QDe.129) قد أعلن، نيابة عن القاعدة، مسؤوليته عن الهجوم الذي استهدف صحيفة شارلي إيبدو، في باريس في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، إلاّ أنه لا يوجد أي دليل على ضلوع القاعدة ذاتها في الإعداد لهذا الهجوم أو التخطيط له. هذا، وقد بدأت قبضة الظواهري على المنتسبين للقاعدة تضعف على ما يبدو، حيث أعلنت بوكو حرام في

٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ انسلاخها عن القاعدة والتحاقها بتنظيم الدولة، وجاءت التقارير أيضا في نفس الشهر تفيد بأنّ عددا من كوادر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد أعلنوا الولاء لتنظيم الدولة. وما زال وضع القاعدة المالي هشًّا مقارنة بوضع تنظيم الدولة، على الرغم من وجود مؤشرات على تجدّد التدفقات المالية إليها. وما زال الإرهابيون المرتبطون بالقاعدة موجودين في مناطق النزاع الأخرى كالجمهورية العربية السورية واليمن، ومنهم من يواصل جهوده من أجل القيام بعمليات خارجية.

باء - تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

٧ - ظلت هذه الجماعة، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ عندما قدّم فريق الرصد آخر تقاريره (انظر الوثيقة S/2014/815)، تستقطب اهتماما كبيرا في وسائط الإعلام، بوسائل ليس أقلها استخدام أشكال التعذيب والقتل الأكثر وحشية التي تُصوَّر غالبا من أجل تحقيق التأثير الأقصى. وهي ما تزال تهيمن على السكان في أجزاء كبيرة من العراق والجمهورية العربية السورية، وتحتفظ لنفسها بهوية متميزة عن القاعدة، وتؤكد دعواها في أن تُسمى ”الدولة“ وتدعو إلى الأفكار المتطرفة في محاولة لاستقطاب المزيد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأُسرهم.

٨ - أمّا على الميدان، فقد شهدت الأوضاع بعض التغييرات التي ليست على قدر كبير من الأهمية. فلقد مُني تنظيم الدولة بأول انتكاساته الرئيسية، حيث فقد مدينة كوباني الرمزية بالجمهورية العربية السورية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وذلك بعد حملة استمرت أربعة أشهر من أجل السيطرة عليها[٣]. وعلى الرغم من هذه الانتكاسة، ظلّت هذه الجماعة تحتفظ بوجودها وقدراتها في العراق، وهي لم تتخل بعد عن عزمها السير قدما في توطيد دعائم مشروع دولتها الذي أعلنت عنه. وثمة بعض المؤشرات على أنّ أوضاع التنظيم المالية قد بدأت تضيق، رغم أنه لا يزال يستفيد من أنواع كثيرة من الموارد[٤] داخل الأقاليم التي يهيمن عليها حاليا. وقد خسر التنظيم المئات من الإرهابيين في اشتباكات مع القوات الحكومية العراقية والسورية ومع مختلف القوات الكردية. وما زال أبو بكر البغدادي، المدرج في القائمة تحت اسم إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي (QDi.299)، يشكل الشخصية الرئيسية ويتلقى المساعدة من نوابه وممن يُعرفون بالوزراء[٥]. وقد طوّر التنظيم

(٣) Richard Spencer “Islamic State pushed out of Kobane by Kurdish troops after four-month battle”, *The Telegraph*, 27 January 2015.

(٤) انظر الفصل الخامس من الوثيقة S/2014/815.

(٥) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

هيكلا عملياتيا فعالا نسبيا قائما على مجالات شتى من المسؤولية ومدعوما بهياكل إدارية ولوجستية. وقد تم التركيز بقوة على التدابير الأمنية الداخلية في محاولة لحماية القادة الذين يعملون إلى حد كبير داخل البيئات الحضرية وشبه الحضرية. غير أنّ هذه التدابير، التي تشمل القيام بمزيد من الفرز للمقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين، قد تفضي بدورها إلى مناوشات داخل منظومة القيادة والسيطرة وتزيد من الخلافات الداخلية فيما بين أفراد التنظيم.

٩ - وما زال تنظيم الدولة يستفيد من تدفّق أعداد كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولم يتّضح بعد ما إذا كانت الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل منع مغادرة هؤلاء ستحد بفعالية من هذه التدفقات. هذا، ويشكل المقاتلون الأجانب تعزيزا للقوى العاملة التابعة للتنظيم، ولمكانته وجاذبيته، فيما تستفيد حملته الإلكترونية المتعددة الأوجه بشكل مكثف من وسائط التواصل الاجتماعي ومن الإنترنت في نشر الخوف وكسب المؤيدين عبر العالم واستغلال الانقسامات الطائفية، وأيضا في الاستفادة من النزاعات الإقليمية لكسب الدّعم. أمّا الهجمات التي يشنُّها التّنظيم على الموروث الثقافي فهي تؤكّد ما يحمله بصورة عامة من أفكار متطرّفة ومتعصّبة.

١٠ - أما النجاحات المبكرة التي حققها التنظيم واستمرار وجوده فمعناهما أنّه يستطيع أن يدعي لنفسه تحقيق ما لم تحققه القاعدة، أي بناء كيان إقليمي بالعنف الإرهابي. وما زالت هذه النجاحات تفضي إلى سلسلة من الولاءات أو عبارات التعاطف من أطراف مرتبطة بالقاعدة دوليا. بيد أنّ هناك خلافا بشأن مقدار الولاء والتعاطف المدفوع برغبة صادقة في اتّباع البغدادي، ومقدار المدفوع منه بالرغبة في الاستفادة من التنظيم لتحقيق مآرب في الوصول إلى مصادره المالية. هذا، ولم يتبين بعد ما إذا كان التنظيم سيكون قادرا في الأجلين المتوسط والطويل على الحفاظ على وجوده واستراتيجيته في مواجهة مجموعة متضافرة من جهود التصدي له، بما في ذلك الأعمال العسكرية التي تقوم بها العراق والجمهورية العربية السورية، والهجمات الجوية التي يشنها تحالف من القوى المتعدد الأطراف، والجهود الدولية المبذولة من أجل تعطيل تمويلاته وإمداداته من المقاتلين الأجانب. لذلك، سيعتمد تأثير تنظيم الدولة على القاعدة، في الكثير منه، على ما إذا كانت الأطراف الأخرى التي أعلنت الولاء له ستنتقل من مجرد الأقوال إلى إقامة الصلات التنفيذية.

جيم - تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية

١١ - ما زال تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يشكل تهديدا قائما سواء في اليمن (حيث بإمكانه استغلال الأزمة السياسية الراهنة وفتح جبهات قتال بين الحكومة

والمتمردين)، أو فيما يتعلق بالتخطيط للقيام بهجمات خارجية. ومن الأمور التي تُذكّرنا بمدى قدرة هذا التنظيم على الوصول إلى أهدافه ما حدث في باريس في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عندما عمد فرنسيان، سعيد كواشي (غير مدرج في القائمة)، الذي درّبه التنظيم، وأخوه شريف (غير مدرج في القائمة)، إلى قتل ١٢ شخصا ضمن هجوم استهدف الصحيفة الساخرة شارلي إيبدو. وقد كانت هذه الصحيفة مدرجة لفترة طويلة على قائمة أهداف التنظيم، حيث ورد ذكرها بالاسم في مجلة التنظيم الناطقة بالإنكليزية إنسباير (Inspire) لعام ٢٠١٣. وتبرهن هجمتا باريس مرة أخرى على أن التّنظيم يظلّ يشارك بقوة في التخطيط للهجمات الخارجية وفي دعم الأطراف الأخرى التي ترغب في القيام بهذه الهجمات. وقد دعا ناصر بن علي الأنسي (غير مدرج في القائمة)، أحد كبار زعماء التنظيم، بعد أسبوعين من الهجمتين، إلى شن ضربات بمبادرات فردية في البلدان الغربية[٦].

١٢ - أما داخل اليمن، فيواصل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هجماته على قوات الأمن، بعد أن أصبح بإمكانه استغلال فرص الوصول إلى الأسلحة والذخائر وأيضا إلى المرافق العسكرية، وذلك على حد ما تبيّن من سيطرته على إحدى القواعد العسكرية في جنوب اليمن في شباط/فبراير ٢٠١٥. وبوسع التنظيم أيضا تهييج واستغلال الانقسامات الطائفية داخل اليمن. أما التنافس مع جناح ولاية صنعاء بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي أعلن في آذار/مارس مسؤوليته عن إعدام ٢٩ جنديا يمنيا وعن القيام بهجمة أسفرت عن مقتل ١٣٧ شخصا داخل أحد مساجد صنعاء، فمن شأنه أن يفضي بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية إلى الدخول في حملة إرهابية أكثر فتكا من أجل الفوز بالزعامة.

دال - أفغانستان

١٣ - خلال الأشهر الستة الماضية أصبح التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة والمرتبطون به أكثر وضوحا داخل أفغانستان. ويظل تنظيم القاعدة والمرتبطون به مصدر تهديد خطير للأمن والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة برمتها[٧]. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر قتلت شخصيات بارزة في تنظيم القاعدة مثل أبو براء الكويتي وأبو خالد وعادل

(٦) انظر مثلا المقال الصادر في الناشيونال بوست بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥: "Al Qaeda official who claimed responsibility for Charlie Hebdo attack calls for 'lone wolf' terror in Canada", *The National Post* 20 January 2015.

(٧) S/2014/888، الفقرات ٢٧-٤٢.

عبد القدوس في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان[٨]. وعلاوة على استمرار وجود الجماعات التي تعمل من المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان، مثل جماعة تحريك طالبان باكستان (QDe.132)، وجماعة حركة المجاهدين (QDe.008)، وجماعة لشكر الطيبة (QDe.118)، لا تزال الحركة الإسلامية لأوزبكستان (QDe.010) تشكل تحديا خطيرا لقوات الأمن في أفغانستان. وأدت العمليات المتواصلة والواسعة النطاق التي يقوم بها أفراد الجيش الباكستاني إلى انتشار عناصر دولية ومحلية من هذه الجماعات عبر الحدود مع أفغانستان.

١٤ - وفي أفغانستان تواجه قوات الأمن بصورة متزايدة المواد الدعائية المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وعلاوة على ذلك، أعلن أبو محمد العدناني (QDi.325)، ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في بيان مسجل صوتيا عن إنشاء ''ولاية'' جديدة من ولايات تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان[٩]. وعيّن العدناني في بيانه حافظ سعيد خان (غير المدرج في القائمة)، وهو قائد سابق في جماعة تحريك طالبان باكستان، ''حاكما للولاية''، وعبد الروف خادم (TAi.025) ''نائبا للحاكم''[١٠]. وصدر هذا الإعلان بعد تعاقب سلسلة من مبايعات فرادى المقاتلين والقادة في جماعة تحريك طالبان باكستان لزعيم تنظيم الدولة الإسلامية البغدادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤. ويمثل إنشاء ''ولاية'' جديدة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة، أيا كانت قدراتها التنفيذية الفعلية، تحديا واضحا ليس فقط لسلطة الطالبان الأفغانية[١١]، والملا عمر[١٢]، والجماعات

(٨) أكدت دولة من الدول الأعضاء للفريق أن أحد الأصدقاء المقربين من الظواهري، وهو أبو براء الكويتي، قد قتل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في مقاطعة ننكرهار. ووفرت الملاحظات التي تركها أبو البراء، ولا سيما حاسوبه الخاص، معلومات عن وجود المزيد من عملاء القاعدة في المنطقة. ومن هؤلاء العملاء أبو خالد والرائد (المتقاعد) عادل عبد القدوس. وقتل كلاهما في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٩) انظر، على سبيل المثال، المقال الصادر بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ تحت عنوان: "Islamic State appoints leaders of 'Khorasan province,' issues veiled threat to Afghan Taliban", *The Long War Journal*, 27 January 2015. وخراسان اسم تاريخي يشير عادة إلى المنطقة التي تضم أقاليم أفغانستان وباكستان والبلدان المجاورة لهما.

(١٠) استنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، قتل خادم في ولاية هلمند في بداية شهر شباط/فبراير ٢٠١٥.

(١١) على الرغم من أنه لم يتضح بعد ما إذا كان تنظيم الدولة الإسلامية قادرا على تنظيم عملية تهدد الطالبان الأفغان، فقد أعلنت وسائط الإعلام الأفغانية عن مقتل قائد من قادة طالبان في ولاية لوغار على يد فرقة قناصة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، حسب ما قيل. انظر على سبيل المثال: Abdul Maqsud Azizi, "IS fighters kill Taliban commander, warn TV viewers" *Pajhwok News*, 2 February 2015.

المنتسبة لتنظيم القاعدة في المنطقة، بل أيضا تحديا مباشرا لتنظيم القاعدة الرئيسي وزعيمه الحالي الظواهري.

١٥ - واستنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، اتخذ تنظيم القاعدة الرئيسي في المنطقة مواقع دفاعية في ضوء التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولم يصدر رد فعل علني من الظواهري على التحدي الأخير من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بإنشاء هذه ''الولاية''. وأبلغت الدول الأعضاء الفريق أيضا، بأنه على الرغم من أهمية تنظيم الدولة المتزايدة التي لم تؤثر بعد بشكل سلبي على الحالة المالية لتنظيم القاعدة الرئيسي، فإن الحالة المالية للجماعة المحيطة بالظواهري تظل صعبة. ومع ذلك، رغم تحول الاهتمام العالمي إلى الحالة في العراق والجمهورية العربية السورية، يستمر تنظيم القاعدة الرئيسي في نشاطه على نطاق واسع. وأكدت الدول الأعضاء للفريق أن عددا من كبار المقاتلين الإرهابيين الأجانب الغربيين قد غادروا المنطقة وأفادت التقارير أنهم في طريقهم إلى الجمهورية العربية السورية. ولكن أعدادهم لا تزال صغيرة في الوقت الحاضر. وقد يعزى ذلك جزئيا إلى التحديات اللوجستية والأمنية التي ينطوي عليها السفر بين أفغانستان والمناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داخل الجمهورية العربية السورية والعراق.

هاء - جنوب آسيا ووسطها

١٦ - ازدادت أعداد الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في جنوب آسيا وآسيا الوسطى، ولكن النواة الرئيسية للتنظيم آخذة في الضعف ولا تزال غير قادرة على توحيد هذه الجماعات على أي نحو متسق. وقد وسّع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نفوذه في جنوب آسيا عن طريق شعاراته وباستحواذه على اهتمام وسائط الإعلام الدولية. واستنفذت العمليات العسكرية التي قامت بها باكستان إلى حد كبير قدرات المنتسبين إلى تنظيم القاعدة وضيّقت عليهم الخناق. وقد يؤدي السحب التدريجي للقوات الدولية إلى تشجيع الجهات الإقليمية المنتسبة إلى تنظيم القاعدة على العودة إلى القتال في أفغانستان. وقد يؤثر المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون تأثيرا سلبيا على الحالة في المستقبل.

١٧ - وأثار تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية (AQIS) (غير مدرج في القائمة) الكثير من الضوضاء - ولكنه لم يحقق أي نجاح واضح في ترسيخ كيانه. ورغم ادعائه بدء عملياته حتى

(١٢) أدرج تحت اسم محمد عمر غلام نبي (TAi. 004) في قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

قبل إعلان تأسيسه رسميا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أخفق التنظيم بشكل كبير في أول هجومين شنهما. وبعد فشل العملية الرئيسية الأولى التي قام بها التنظيم ضد القوات البحرية الباكستانية في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحبطت المحاولة الثانية التي أغار فيها على أحد المراسي التابعة لهذه القوات في كراتشي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤[١٣]. ولكن التنظيم أعلن مسؤوليته عن عدد من عمليات القتل[١٤]. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٥، دعا تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية العلماء الدينيين و ''المؤمنين'' في باكستان إلى حشد الدعم لطالبان الأفغانية، وتعزيز علاقات تنظيم القاعدة الرئيسي مع الطالبان.

١٨ - وقد عانت جماعة تحريك طالبان باكستان من الصراعات والانقسامات الداخلية، وأضرت بها بشكل أكبر خسارة لمركزها في مير علي نتيجة للعمليات العسكرية الباكستانية. ولكنها رغم الضعف الذي لحق بها لا تزال تشكل تهديدا في باكستان والمنطقة الأوسع. ويبين التخبط إزاء مبايعة زعماء الجماعة وبعض فصائلها لتنظيم الدولة الإسلامية، على يبدو، أن استقطاب تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال يصطدم بجاذبية الولاءات الطويلة الأمد لهذه الجماعات. وقد ذاع صيت جماعة تحريك طالبان باكستان لوحشية هجومها على مدرسة الجيش الحكومية في بيشاور، الذي أسفر عن مقتل ١٤١ شخصا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد بينت ردود الفعل على الهجوم استمرار الانقسام بين الجماعات الإقليمية، حيث أدان تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية ذلك الهجوم في حين دعمته الحركة الإسلامية في أوزبكستان وغيرها من الجماعات الإرهابية في المنطقة[١٥]. وهددت جماعة تحريك طالبان منذ ذلك الحين بشن المزيد من الهجمات[١٦].

١٩ - وتنشط جماعة لشكر الطيبة في أفغانستان وباكستان والهند، وهي تتعهد شبكة كبيرة تشمل المنطقة برمتها. وما زالت هذه الحركة تشارك بنشاط في أعمال إرهابية في أفغانستان وجامو وكشمير، مع المحافظة على قدرات إرهابية كبيرة والحصول على موارد مالية سخية. ولا تزال المنظمتان الصوريتان التابعتان لها، وهما جماعة الدعوة ومؤسسة فلاح الإنسانية،

---

(١٣) انظر صحيفة وال ستريت جورنال: "Pakistan arrests Al-Qaeda militants ahead of planned raid on naval dockyard", *Wall Street Journal*, 11 December 2014.

(١٤) "AQIS Reports on Attacks in Karachi from Nov. 2013 - Oct. 2014, Targets Police, a Blogger, and a Professor", *SITE Intelligence Group*, 11 December 2014.

(١٥) "IMU Representative Defends Group's Approval of Peshawar School Attack", *SITE Intelligence Group*, 24 December 2014.

(١٦) "TTP Leader Fazlullah Justifies Attack on Peshawar School in Video, Threatens More Operations", *SITE Intelligence Grou*p, 21 January 2015.

تعملان بنشاط في مجال جمع الأموال للأنشطة الإنسانية، مثلما يتضح من الأدلة المفصلة التي تنشرها المنظمتان نفسهما في وسائط التواصل الاجتماعي.

٢٠ - ولا تزال الحركة الإسلامية في أوزبكستان من أقرب حلفاء تنظيم القاعدة الرئيسي وحركة الطالبان. وعلى الرغم من وجود مركز ثقلها الحالي داخل أفغانستان، بدأت الحركة الإسلامية تستخدم شعارات أو جماعات منشقة مختلفة للنفاذ إلى طاجيكستان، وقيرغيزستان وغيرهما من الدول الأعضاء في منطقة آسيا الوسطى. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تم اعتقال شخص يشتبه في كونه زعيما لإحدى خلايا الحركة، و ١٠ من مرؤوسيه المزعومين في طاجيكستان. وإلى جانب الحركة الإسلامية في أوزبكستان، قد يقوم تنظيم القاعدة باستغلال جماعات من قبيل حزب التحرير (غير مدرج على القائمة) وجماعة أنصار الله (غير مدرجة على القائمة) من أجل تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتغذية نزعة التطرّف لديهم.

٢١ - ويعتبر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أن قدماء المحاربين من جنوب آسيا وآسيا الوسطى يمثلون أصولا قيمة، ويسعى إلى استيعابهم في شبكاته. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصدر تنظيم الدولة الإسلامية شريط فيديو يعلن مبايعة عدد من زعماء الجماعات المختلفة في أفغانستان وباكستان للتنظيم، بما في ذلك أبو عمر مقبول (غير مدرج في القائمة) المتحدث باسم تنظيم تحريك طالبان باكستان. ويسعى تنظيم الدولة الإسلامية أيضا إلى ترسيخ وجود له في بنغلاديش وغيرها من بلدان المنطقة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أُلقي القبض في داكا على أربعة أشخاص يشتبه في كونهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك منسق التنظيم في بنغلاديش[١٧].

واو - الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل وشمال أفريقيا

٢٢ - شهدت الأشهر الأخيرة دخول الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل والمغرب في مرحلة من إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم. فبعد تفرقها على مجموعة من البلدان وفقدانها العديد من المقاتلين والكثير من المعدات نتيجة للتدخل العسكري الذي تقوده فرنسا في مالي، تسعى جماعات المنطقة بما في ذلك حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (QDe.134) وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (QDe.014) إلى إعادة تأسيس وجودها في شمال مالي.

(١٧) "4 suspected ISIS men arrested", *The Daily Star*, 20 January 2015.

٢٣ - وقد حلت الهجمات المتفرقة على القوات الدولية في شمال مالي محل مساعي التوسع، وتنوعت هذه الهجمات من عمليات ضيقة النطاق إلى هجمات معقدة. ومن الأمثلة على ذلك الهجوم الذي وقع في كيدال في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد أسفرت الهجمات الإرهابية حتى الآن عن مقتل ٤٦ فردا من أفراد البعثة المتكاملة[١٨]. أما الضعف النسبي للوجود الحكومي في شمال مالي فهو يجعل من القوات الدولية أهدافا واضحة للهجمات الإرهابية. وقد شن تنظيم ''المرابطون'' (QDe.141) هجوما قاتلا في باماكو يوم ٧ آذار/مارس ٢٠١٥، وكان هذا أول هجوم تشنه جماعة من الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في العاصمة.

٢٤ - وبما أنّ الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة لم تتمكن من كسب تأييد شعبي في شمال مالي، توجهت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وجماعة أنصار الدين (QDe.135) للتواصل مع مجتمعات محلية أخرى بحثا عن قاعدة اجتماعية. هذا، وتأخذ الأمور بعدا معقدا بسبب الهجرة وتغيير المقاتلين للجماعات التي يقاتلون معها متأثرين بالقيادات والإمكانات والمكافآت المتوقعة. ويعد التأثير الفردي للزعماء من قبيل مختار بلمختار (QDi.136)، وإياد أغ غالي (QDi.316)، وعبد المالك دروكدال (QDi.232) عاملا من العوامل الرئيسية. وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأنّ عددا كبيرا من مقاتلي حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا لا يزالون يدينون بالولاء للجماعة، على الرغم من اندماجها مع جماعة ''الموقعون بالدم'' (QDe.139) لتشكيل تنظيم ''المرابطون''، بينما يرتبط المنتسبون الرئيسيون إلى جماعة أنصار الدين بروابط قبلية مع أغ غالي. وبالإضافة إلى ذلك، استغل بعض المقاتلين الانقسامات السياسية المعقدة في مالي، وهم بذلك يسعون، بحسب التقارير، إلى الحصول على الحماية والمأوى ضمن الجماعات المحلية التي ترفع مطالب سياسية من أجل تجنب استهدافها من قبل قوات الأمن.

٢٥ - وكان من الآثار الإيجابية الملحوظة لوجود القوات الدولية في المنطقة تباطؤ الاتصالات المباشرة بين الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة. وكان من فوائده الأخرى أيضا تقويض مشروع أغ غالي الرامي إلى إنشاء كيان يقوم على الإيديولوجية العنيفة المتطرفة في منطقة الساحل. وقد تشجع القيود المفروضة على هذه الجماعات اتباع استراتيجيات بديلة.

(١٨) انظر الموقع: www.un.org/en/peacekeeping/missions/minusma/facts.shtml.

٢٦ - ويقوم الانتشار الجغرافي الحالي للجماعات الإرهابية في شمال مالي، التي تتركز في منطقة تمبكتو - غاو - كيدال[١٩]، على ترتيبات مفهومة ضمنيا بين قيادات الجماعات المعنية، وكذلك على الاتصالات مع الشبكات الإجرامية[٢٠]، وتشكل هذه الصلات مع الجريمة المنظمة تحديا للجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب في المنطقة.

٢٧ - ولا تزال منطقة جنوب ليبيا تمثل ملاذا آمنا يسمح للجماعات الإرهابية بالانسحاب ورص الصفوف والتدريب والتخطيط وشن الهجمات في المغرب العربي ومنطقة الساحل. ويمثل هذا أيضا عاملا رئيسيا في زيادة أنشطة جماعتين من الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في ليبيا، هما أنصار الشريعة - بنغازي (QDe.146) وأنصار الشريعة - درنة (QDe.145). فبالإضافة إلى شنهما للهجمات المحلية، تنشط الجماعتان في مجال تدريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإيفادهم إلى منطقة الساحل والشرق الأوسط[٢١]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أعلنت جماعة أنصار الشريعة - درنة مبايعتها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتكتسي ليبيا أهمية بسبب موقعها الجغرافي الذي يتوسط الطرق بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل، وانعدام الاستقرار الداخلي الذي أنهك البلد وأضعف قدراته على مكافحة الإرهاب وعلى الحوكمة، وأيضا بسبب عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ورعايتهم. وليس من المدهش أن فرع الدعاية في تنظيم الدولة الإسلامية وصف ليبيا بأنها ''البوابة الاستراتيجية للوصول إلى أفريقيا وأوروبا''[٢٢].

٢٨ - وتستمر حملة الهجمات القاتلة في استهداف المصالح المحلية والأجنبية في ليبيا، كما يتضح من الهجوم على فندق كورينثيا في طرابلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ومن الاعتداءين على سفارتي الجزائر وإيران في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٥، على التوالي. ويتضح ازدياد أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية أيضا من اختطاف ٢١ عاملا مصريا وقطع رؤوسهم، وعرض ذلك في شريط فيديو نُشر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه شهدت تونس المجاورة هجمات مستمرة من جانب تنظيم أنصار الشريعة في تونس

---

(١٩) هناك وجود لكل من تنظيم ''المرابطون'' وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال تمبكتو، في حين يوجد أنصار الدين في منطقة كيدال، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا لها وجود في منطقة غاو.

(٢٠) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٢١) مالي، في حالة جماعة أنصار الشريعة - بنغازي (QDe. 146)، والجمهورية العربية السورية والعراق في حالة جماعة أنصار الشريعة - درنة (QDe. 145).

(٢٢) "Jihadist explores Libya as 'strategic gateway' for IS to Africa and Europe", *SITE Intelligence Group*; 20 February 2015.

(QDe.143)، وذلك بالتنسيق مع فصيل عقبة بن نافع (غير مدرج في القائمة) التابع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكان آخرها الهجوم الذي استهدف متحف باردو في مدينة تونس يوم ١٨ آذار/مارس وأسفر عن سقوط ٢٠ قتيلا. ويشارك تنظيم أنصار الشريعة، مثل نظرائه في ليبيا، في تدريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتوجهين إلى الجمهورية العربية السورية. وفي مصر، أعلنت جماعة أنصار بيت المقدس (غير مدرجة على القائمة) مسؤوليتها عن عدة تفجيرات واغتيالات استهدفت قوات الأمن والمدنيين في الأشهر القليلة الماضية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعلن أحد فصائل أنصار بيت المقدس مبايعته للبغدادي، وأعاد تسمية نفسه ''ولاية سيناء'' التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام. وهناك مؤشرات بأن جماعة أنصار بيت المقدس تخطط لتوسيع نطاق أنشطتها حتى تشمل مناطق في مصر من غير سيناء.

زاي - جماعة بوكو حرام

٢٩ - شهدت الأشهر القليلة الماضية تغييرا كبيرا في نطاق عمليات جماعة بوكو حرام داخل نيجيريا، صاحبه ارتفاع لوتيرة الغارات التي شنتها على البلدان المجاورة والتي أصبحت أكثر دموية، وسيطرة لهذه الجماعة على مساحة تمتد على حوالي ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من المنطقة الشمالية الشرقية لنيجيريا. غير أنّ قدرة بوكو حرام على الاستمرار في السيطرة على سكان مرعوبين على المدى الطويل، وعلى الهيمنة على أراضٍ ثابتة سيتطلب استخدام أسلحة أثقل، ووضع يدها على موارد طبيعية، وبعض القدرة على إعالة السكان المحليين. وقد تؤدي الحملة الجارية التي تستهدف جماعة بوكو حرام إلى إجبار الجماعة على تغيير اتجاهها، وربما حملها على التخلي عن بعض الأراضي لتعاود شن هجمات الكر والفر، أو تسعى إلى التعاون بشكل أوثق مع الجماعات الأخرى المنتسبة لتنظيم القاعدة.

٣٠ - وبعد أن سبق لجماعة بوكو حرام تنفيذ عمليات في الكاميرون[٢٣]، بدأت الآن في شن هجماتها الأولى في تشاد والنيجر[٢٤]. وقد حدث هذا التحول بعد أشهر من الإعلان عن إنشاء خلافة جماعة بوكو حرام في عام ٢٠١٤[٢٥]، الذي عقبه إعلان الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في آذار/مارس ٢٠١٥، ولعل ذلك يشكل محاولة من الجماعة لإيجاد ملاذات آمنة في ظل تسارع وتيرة الحملة النيجيرية والدولية ضدها.

---

(٢٣) Isabelle Labeyrie ''Boko Haram, du Nigéria au Cameroun'', *France Info*, 13 January 2015.

(٢٤) ''Nigeria: Boko Haram Insurgency'', ACAPS, 20 January 2015.

(٢٥) S/2014/770، الفقرة ٢٥.

٣١ - وفي نيجيريا، اشتدت حدة وشراسة الهجمات التي تنفذها مجموعة بوكو حرام، وأدى ذلك إلى ارتفاع في عدد القتلى[٢٦] وفي حجم الأضرار[٢٧]. وفي الوقت نفسه، لا يزال الهيكل الجماعة القائم على التعتيم وعلى ربط شبكات تنظيمية وعملياتية يشكل تحديا بالنسبة لبلدان المنطقة. ويتزامن ذلك مع زيادة في الحضور عبر الدعاية على الإنترنت[٢٨] عن طريق تسجيلات الفيديو لأبو بكر محمد الشكوى (QDi.322). وعمدت المجموعة أيضا إلى تنويع أهدافها وأساليبها التكتيكية، التي أصبحت تشمل الآن عمليات خطف جماعي لضحايا من المستضعفين[٢٩] إلى جانب عمليات انتحارية وهجمات مسلحة متكررة. وفي هذا الصدد، هناك اتجاه ملحوظ أيضا يتمثل في استخدام النساء والأطفال الصغار[٣٠] لتنفيذ الهجمات الانتحارية، وهذا انعكاس مرير لعدم اكتراث هذه المجموعة بالصفة البشرية.

حاء - جنوب شرق آسيا

٣٢ - عموما، تراجع التهديد الذي تشكله الجهات المرتبطة بتنظيم القاعدة في جنوب شرق آسيا في العقد الماضي بفضل نجاح عمليات مكافحة الإرهاب التي قامت بها الحكومات في المنطقة والتي أدت إلى مقتل أو سجن العديد من الأعضاء البارزين في الجماعة الإسلامية (QDe.092)، وجماعة أبو سياف (QDe.001)، وحركة راجاه سليمان (QDe.12.08)، وجماعة أنصار التوحيد (QDe.133). ومع ذلك، ظلّت الإيديولوجيا العامة لتنظيم القاعدة راسخة في المنطقة، وقد أججتها النزاعات في الجمهورية العربية السورية والعراق، الأمر الذي قد يؤدي إلى إحياء الخلايا المرتبطة بتنظيم القاعدة. ومن بين المسائل التي تبعث على الانشغال بشكل خاص مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من العراق والجمهورية العربية السورية الذين قد يشكّلون الجيل المقبل من المتطرفين العنيفين في جنوب شرق آسيا، وذلك على غرار المقاتلين من المنطقة الذين شاركوا في أفغانستان في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

---

(٢٦) Monica Mark “Boko Haram's 'deadliest massacre': 2,000 feared dead in Nigeria”, *The Guardian*, 10 January 2015.

(٢٧) “Boko Haram in Nigeria: international force mulled to fight insurgency - 3,700 structures were damaged or completely destroyed in militants attacks on 2 towns”, *The Associated Press*, 15 January 2015.

(٢٨) Mathieu Olivier “Terrorisme: la communication de Boko Haram à l'âge de “réseaux”?” *Jeune Afrique*, 3 March 2015.

(٢٩) “Officials Boko Haram kidnaps 185 women and children, kills 32 people”. *CNN*, 18 December 2015.

(٣٠) “Nigeria Une fillette de 5 ans commet un attentat suicide”, *Le Parisien*, 22 February 2015.

٣٣ - ورغم الانحسار الكبير في عضوية جماعة أبو سياف، التي تقلص عدد أعضائها إلى حوالي ٤٠٠ عضو[٣١]، ظلت هذه الجماعة قائمة على مر السنين وهي لا تزال تشكل تهديدا فعليا. بيد أنّها تفتقر حاليا إلى قائد ذي شخصية جذابة يوحّد صفوفها ولهذا فهي مقسّمة إلى عدة فصائل. ولا يزال اثنان من كبار قادة جماعة أبو سياف، وهما إسنيلون تونتي هابيلون (QDi. 204) الذي أعلن عن مبايعته للبغدادي، ورادولان ساهرون (QDi .208) طليقين[٣٢]. وألقي القبض على خير موندوس (غير مدرج في القائمة)، وهو من كبار المموِّلين للجماعة، في عام ٢٠١٤[٣٣]. ولا تزال تحدث بانتظام اشتباكات عنيفة بين القوات الحكومية وجماعة أبو سياف[٣٤]. وقد شاركت الجماعة أيضا في هجمات باستخدام عبوات ناسفة يدوية الصنع[٣٥]. وعلاوة على ذلك، لا تزال الأنشطة الإجرامية، من قبيل الاختطاف وطلب الفدية والابتزاز، تمثل المصدر الرئيسي لتمويل جماعة أبو سياف[٣٦].

٣٤ - ومن ناحية أخرى، كانت حركة راجاه سليمان أكثر هدوءا نظرا إلى أن معظم قادتها كانوا في السجن (من بينهم عدد من الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة). ولكن سيكون من السابق لأوانه استبعاد هذه الحركة تماما. فبعد أن برّأت محكمة في الفلبين ثلاثة أعضاء من حركة راجاه سليمان (كان اثنان منهما مدرجين في القائمة) في تموز/يوليه ٢٠١٤، وبعد إطلاق سراحهم، أُلقي القبض في وقت لاحق على أحدهم (ريكاردو بيريز آيراس (QDi.248)) بعد العثور على متفجرات بحوزته[٣٧]. وعلاوة على ذلك، لا يزال لدى الحركة أتباع، وقد تدفع مبايعة قائدها السجين، هيلاريون ديل روساريو سانتوس الثالث (QDi.244)[٣٨]، للبغدادي الآخرين إلى الانضمام إلى الحركة.

---

(٣١) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

(٣٢) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

(٣٣) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

(٣٤) انظر، على سبيل المثال، "Philippine troops attack 300 Abu Sayyaf militants, 7 killed," *Associated Press*, 25 Februay 2015؛ و "Philippines army and rebel clashes leave dozens dead," *Al Jazeera*, 28 February 2015.

(٣٥) انظر، على سبيل المثال، "Three Philippine soldiers killed in Abu Sayyaf landmine attack," *Agence France Presse*, 4 March 2015; Mario J. Mallari, "Troops assault IED factory of Abu Sayyaf in Basilan," *The Daily Tribune*, 12 November 2014.

(٣٦) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

(٣٧) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

(٣٨) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

٣٥ - ولا تزال عناصر الجماعة الإسلامية موجودة في جنوب الفلبين[٣٩] كما يبرهن على ذلك ما حدث لذو الكفل عبد الحير (المعروف أيضا باسم مروان) (QDi.109)، الذي قُتل أثناء عملية لمكافحة الإرهاب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥[٤٠]. وهناك جماعة جديدة نسبيا ينبغي التفطّن إليها هي جماعة الخلافة الإسلامية (غير مدرَجة في القائمة)، أو ما يُعرف ''بحركة الراية السوداء''، التي هي عبارة عن هيئة جامعة لأعضاء حديثي السن وأيضا لعناصر من جماعة أبو سياف، ومن حركة مقاتلي بنغسامورو الإسلاميين من أجل الحرية (غير مدرجة في القائمة)، ومن الجماعة الإسلامية[٤١].

٣٦ - وتشعر المنطقة بانشغال كبير من أن الجماعة الإسلامية، التي ظلت مستكينة نسبيا في السنوات الأخيرة، قد بدأت تصحو على ما يبدو[٤٢]، وهي بصدد التجنيد والتدريب وتوحيد الصفوف[٤٣]. فعلى سبيل المثال، تشير تقارير إلى أن الجماعة بصدد تجنيد متخصصين فنيين مثل المهندسين والأخصائيين الإعلاميين والعاملين في المجال الطبي والتقنيين[٤٤]. ويمكن أن تشكل الجماعة الإسلامية، إذا انتعشت، بفضل الشبكات التي أنشأتها منذ وقت بعيد، تهديدا كبيرا للمنطقة على المدى الطويل. ويُعدّ إدراج لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن القاعدة ومن يرتبط بها من الأفراد والكيانات (''لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة'') لأفراد مرتبطين بالجماعة الإسلامية في قائمة الجزاءات، ومشاركة إحدى المنظمات غير الحكومية مؤخرا في أنشطة لدعم تجنيد وسفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الجمهورية العربية السورية بمثابة مؤشرات

(٣٩) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

(٤٠) مروان قُتل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على يد القوات الحكومية الفلبينية أثناء عملية أسفرت أيضا عن خسائر بشرية كبيرة في صفوف القوات الفلبينية. انظر "Presentation of the Board of Inquiry during the Senate hearing on the Mamasapano incident, February 9, 2015". وقد نشرت حكومة الفلبين هذا العرض على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: www.gov.h/2015/02/09/presentation-board-of-inquiry-senate-hearing-mamasapano-february-9-2015/. وقد أدرج مكتب التحقيقات الفيدرالي بالولايات المتحدة ضمن قائمة المطلوبين لديه أنّ مروان قد ''توفي''.

(٤١) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

(٤٢) معلومات مقدمة من دول أعضاء.

(٤٣) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

(٤٤) Sidney Jones, "Counter-Terrorism and the Rise of ISIS in 2014," *Institute for Policy Analysis of Conflict 23 December 2014*.

على التهديد الحالي ومثالا على جهود التواصل التي تبذلها الجماعة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية[٤٥].

٣٧ - أما جماعة أنصار التوحيد، التي أسسها أحد المشاركين في تأسيس الجماعة الإسلامية، وهو السجين أبو بكر باعشير (QDi.217)، فقد انقسمت بعد مبايعة باعشير للبغدادي. وأدى هذا الانقسام إلى ظهور مجموعة جديدة هي جماعة أنصار الشريعة (JAS) (وهي غير مدرجة في القائمة) التي أسّسها المعترضون على هذه المبايعة[٤٦].

٣٨ - ولا يزال سانتوسو (وهو غير مدرج في القائمة)، زعيم جماعة مجاهدي إندونيسيا تيمور (MIT) (غير مدرجة في القائمة)، طليقا، وهو من أبرز الأشخاص الذين تلاحقهم السلطات[٤٧]. وأشارت بلاغات إلى أن جماعة مجاهدي إندونيسيا تيمور قامت في عدة مناسبات بمهاجمة المدنيين والشرطة في مقاطعة سولاويسي الوسطى[٤٨]. وقام سانتوسو أيضا بمبايعة البغدادي[٤٩]، ولعله قام بذلك سعيا للارتقاء بمستوى الجماعة وللمناورة من أجل التجنيد وجمع التبرعات.

طاء - حركة الشباب[٥٠]

٣٩ - لا تزال حركة الشباب (SOe.001)، وهي حركة منتسبة إلى تنظيم القاعدة في الصومال، تمثل تهديدا رئيسيا للأمن في منطقة القرن الأفريقي. فعقب وفاة زعيمها المختار أبو الزبير (المعروف أيضا باسم أحمد عبدي غودان)[٥١] أثناء غارة جوية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، برهنت الحركة على أنها لا تزال قادرة على التخطيط لهجمات في الصومال وعلى تنفيذ هذه الهجمات. وقد أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن الهجوم الذي استهدف

---

(٤٥) الموجزات السردية لإدراج جمعية الهلال الأحمر الإندونيسي Hilal Ahmar Society Indonesia (HASI) (QDe.147), Wiji Joko Santoso (QDi.350), Angga Dimas Pershada (QDi.348) and Bambang Sukirno (QDi.349).

(٤٦) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

(٤٧) وردت هذه المعلومات من إحدى الدول الأعضاء.

(٤٨) Anthony Kuhn, "Indonesian Authorities Worried About Return of Islamic Radicals," *NPR*, 24 February 2015.

(٤٩) "MIT Leader Abu Warda Santoso Reiterates Pledge to IS, Baghdadi," *SITE Intelligence Group*, 24 Jul. 2014.

(٥٠) مدرجة حاليا في قائمة الجزاءات رقم ١٨٤٤.

(٥١) انظر، على سبيل المثال، "US confirms al-Shabab leader's death", *Al Jazeera*, 6 September 2014.

قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وذلك انتقاما لمقتل زعيمها السابق[٥٢]، كما نفذت عددا من الهجمات الإرهابية الأخرى في الصومال[٥٣]. وفي إطار مساعيها المستمرة لتقويض الدعم العسكري الذي تقدمه القوات المتحالفة لحكومة الصومال، واصلت حركة الشباب تنفيذ هجمات[٥٤] ضد كينيا وهددت بتنفيذ المزيد من الهجمات في هذا البلد[٥٥].

٤٠ - وتواصل الحركة أيضا الدعوة إلى تنفيذ المزيد من الهجمات في الخارج، ضد الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وكذلك ضد الدول الأعضاء في شرق أفريقيا. وفي بيان صادر في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥[٥٦]، أثنت حركة الشباب على الهجوم الذي نفذه تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في مقر صحيفة شارلي إيبدو في باريس وحذّرت الحركةُ ''فرنسا وأولئك الذين يسيرون على دربها من تداعيات عدائهم للإسلام ومن عواقب اضطهادهم للمسلمين ومحاربتهم لهم''. وفي تسجيل فيديو أحدث عهدا عن الهجوم الذي استهدف مركز ويست غايت التجاري (Westgate Mall)[٥٧] نُشر على تويتر في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٥، كررت حركة الشباب مجددا عزمها تنفيذ المزيد من الهجمات ضد المراكز التجارية الكينية والغربية والتي يملكها اليهود في مختلف أنحاء العالم. ومع أنه لا يبدو أن لدى حركة الشباب القدرة على تنفيذ هجمات خارج المنطقة، فلا ينبغي الاستخفاف بدعواتها إلى تنفيذ المزيد من الهجمات.

---

(٥٢) Omar Nor, Mohammed Tawfeeq and Susanna Capelouto, "Al-Shabaab: Attack on base was revenge for U.S. airstrike", *CNN*, 26 December 2014.

(٥٣) على سبيل المثال، تفجير سيارة مفخخة استهدفت فندق 'سنترال' في مقديشو في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥ مما أدى إلى مقتل وإصابة مسؤولين حكوميين ومسؤولين عن جهاز الأمن. انظر Abdi Sheikh and Feisal Omar "Suicide attack targets Somali officials in hotel, kills 10 people", *Reuters*, 20 February 2015.

(٥٤) على سبيل المثال، الهجوم الذي استهدف أحد المناجم في كينيا. انظر: "Gunmen kill dozens in attack on Kenya mine", *Aljazeera*, 02 December 2014.

(٥٥) "Shabaab Releases Video on June 2014 Attacks in Mpeketoni and Poromoko in Kenya", *SITE Intelligence Group*, 03 March 2015.

(٥٦) "Shabaab Praises Attack on Charlie Hebdo in Paris, Calls Muslims in Europe to Launch Similar Strikes", *SITE Intelligence Group*, 20 January 2015.

(٥٧) "Shabaab releases video on Westgate Mall Raid, Threatens more attacks", *SITE Intelligence Group*, 21 February 2015.

ثالثا – الخطوات المقبلة

٤١ – إن حجم التهديدات الإلكترونية المرتبطة بالتطرف، وضرورة اتخاذ إجراءات قائمة على التشاور من أجل مكافحة التطرف العنيف، يستدعيان من مجلس الأمن اتخاذ المزيد من الإجراءات. وتشير هذه الأمور أيضا إلى وجود فائدة في استعراض آثار نظام الجزاءات الحالي، بهدف مواءمة النظام مع التهديدات المتغيرة. لذلك تتضمن التوصيات المسائل التالية.

٤٢ – يوصي الفريق بأن تطلب اللجنة إلى مجلس الأمن أن يشجّع، نظرا إلى الحاجة العالمية الملحة لمكافحة التطرف العنيف والتهديد الواسع النطاق الذي يشكله الإرهاب المتصل بتنظيم القاعدة على الدول الأعضاء، فكرةَ عقد الأمم المتحدة لمؤتمر قمة لمكافحة التطرف العنيف يدعم الجهود المستمرة التي تبذلها الجمعية العامة ومجلس الأمن في التصدي لهذا التحدي.

٤٣ – ويوصي الفريقُ بأن تكتب اللجنة رسائل إلى جميع الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ مرفقة باستبيان للحصول مع موفى شهر آذار/مارس ٢٠١٣ على معلومات عن أثر الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على تنظيم القاعدة في بلدها، تتضمن معلومات محددة عن الأصول المجمدة، وعن اعتراض سفر الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة أو اكتشاف سفرهم، وعن عمليات نقل الأسلحة إلى هؤلاء وإلى الكيانات التي تم تفكيكها.

٤٤ – ويوصي الفريق بأن تدعو اللجنةُ في عام ٢٠١٥ شركات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المعنيّة إلى إطلاع اللجنة على جهودها المبذولة من أجل التصدي لاستغلال خدماتها من قِبل تنظيم القاعدة والمنتسبين إليه، ومن بينهم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

رابعا – التحديات القانونية أمام نظام الجزاءات

٤٥ – يبين الحكم الصادر عن المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي في قضية Abdulrahim[٥٨] في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أن محاكم الاتحاد الأوروبي غير مهتمة بتحول وجهتها عقب

(٥٨) انظر [الحكم الصادر عن المحكمة العامة (الدائرة الثالثة) في قضية عبد الرحيم ضدّ المجلس والمفوضية]: Judgement of the General Court (Third Chamber), Case T-127/09 RENV, *Abdulrahim v. Council and Commission* (“Abdulrahim Judgement”), 14 January 2015.

القرار البالغ الأهمية الذي أصدرته محكمة العدل الأوروبية في قضية *Kadi II*[٥٩]. وكما جاء في التقرير السادس عشر للفريق، لم يجب القرار الصادر في قضية *Kadi II* على مسألة مقدار الأدلة التي يتعين على سلطات الاتحاد الأوروبي تقديمها حتى تقتنع محاكم الاتحاد الأوروبي إلى أن الادعاءات المقدمة ضد الشخص المدرج على القائمة مدعومة بأدلة كافية. وقد قدَّمت سلطات الاتحاد الأوروبي إلى المحكمة العامة بعض الوثائق لدعم أسباب إدراج السيد عبد الرحيم على القائمة، بخلاف ما حدث في قضية *Kadi II* التي لم تقدم فيها معلومات تؤيد مسألة الإدراج على القائمة. إلا أن المحكمة أوضحت في قرارها في قضية *Abdulrahim* أن الوثائق التي قدمتها سلطات الاتحاد الأوروبي غير كافية على الإطلاق (بالأخص لأن تاريخها لاحق على تاريخ الإدراج الفعلي ومن ثم لا يمكن أخذها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان يتعين تجميد أصول السيد عبد الرحيم)[٦٠]، مما يشير إلى أن محاكم الاتحاد الأوروبي تشترط وجود أدلة أقوى وأحسن توقيتا مما كان يمكن توخيه عقب القرار الصادر في قضية Kadi II. ورغم أن القرار قد بيّن بوضوح أكبر كيفية تعامل محاكم الاتحاد الأوروبي مع الأدلة المقدمة من سلطات الاتحاد الأوروبي، فإنه لم يتضح بعد على وجه الدقة مقدار ونوع الأدلة اللذان سيعتبران كافيين.

٤٦ - وقد أدرج اسم السيد عبد الرحيم على القائمة في عام ٢٠٠٨ لأسباب كان من بينها ادعاء بتورطه في جمع أموال لصالح الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية (QDe.011) المدرجة على القائمة منذ عام ٢٠٠١. ورفع اسم السيد عبد الرحيم من القائمة في عام ٢٠١٠[٦١] ولاحقا من قائمة الاتحاد الأوروبي. إلا أن محكمة العدل الأوروبية كانت قد انتهت في قرار سابق إلى أنه على الرغم من رفع اسم السيد عبد الرحيم من قائمة الاتحاد الأوروبي، فإنه لا يزال مهتما بأن تعترف محاكم الاتحاد الأوروبي بأنه ما كان ينبغي له أن يُدرج على القائمة في المقام الأول[٦٢]. ونتيجة لذلك، استمرت القضية ونتج عنها إبطال إدراج اسم السيد عبد

---

(٥٩) انظر [الحكم الصادر عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الدائرة العليا) في قضية المفوضية والمجلس والمملكة المتحدة ضدّ عبد الرحيم]: Judgement of the Court of Justice of the European Union (Grand Chamber), Joined Cases C-584/10 P, C-593/10 P and C-595/10 P, *Commission, Council, United Kingdom v. Kadi*, 18 July 2013.

(٦٠) الحكم في قضية عبد الرحيم، الفقرة ٩٠.

(٦١) ''لجنة مجلس الأمن للجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان توافق على حذف ثلاث كيانات من القائمة الموحدة، وتعديلات على سبعة عشر قيدا''، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٦٢) انظر: Judgement of the Court of Justice of the European Union (Grand Chamber), Case C-239/12 P, *Abdulrahim v. Council and Commission*, 28 May 2013.

الرحيم على قائمة الاتحاد الأوروبي. وأوضحت المحكمة العامة في قرارها أنها نظرت في كل ادعاء على حدة وانتهت إلى أن كلا منها إما غير مفصل بالدرجة الكافية للوفاء بشرط بيان الأسباب، أو غير مدعم بأدلة، لا سيما في ضوء الطعون المفصلة المقدمة من السيد عبد الرحيم[٦٣]. ونظرت المحكمة أيضاً في كل من المعلومات الداعمة المقدمة من المفوضية، بصورة مستقلة، وانتهت إلى أن هناك نقصا في كل منها[٦٤]، موضحةً أنها لن تتبع نهجا كليا إزاء الأدلة المقدمة لدعم الإدراج على القائمة.

٤٧ - ومن الجدير بالذكر أيضاً أن المحكمة العامة لفتت الانتباه إلى أحكام صادرة عن محاكم بريطانية رفضت ''الانتهاء إلى أن ارتباط شخص ما بالجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية يثبت تلقائيا ارتباطه بتنظيم القاعدة. ... وفي هذه الظروف، فإن مجرد الواقعة المثبتة أن السيد عبد الرحيم كان عضواً في الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية، خلال الفترة التي يسلم فيها بأنه كان عضوا في الجماعة المذكورة، لا تكفي لكي تبرر، على مستوى الاتحاد الأوروبي، فرض تدابير تقييدية عليه بوصفه شخصا مرتبطا بتنظيم القاعدة''[٦٥]. وتمضي المحكمة قائلة إنه ''في هذه الحالة، لا توجد معلومات يمكن استخلاصها من موجز الأسباب ويتسنى بها تحديد المعيار القانوني اللازم لإثبات أن السيد عبد الرحيم كان مرتبطا على نحو مادي بتنظيم القاعدة في التاريخ الذي أدرج فيه على القائمة موضوع الدعوى''[٦٦]. ويمثل تركيز المحكمة على وجود صلة مادية بتنظيم القاعدة تقييدا لا مبرر له نظرا لأن نظام الجزاءات المفروض على تنظيم القاعدة لا يشترط أن تكون لكل شخص مدرج صلةٌ مادية بتنظيم القاعدة؛ وتتضمن شروط الإدراج على القائمة أيضاً وجود أفعال أو أنشطة داعمة تقوم بها أي خلية، أو جماعة تابعة لتنظيم القاعدة أو منشقة عنه أو منبثقة منه[٦٧]، من قبيل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة (مدرجة على القائمة). وقد تم رفع اسم السيد عبد الرحيم من القائمة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قبل فترة طويلة من صدور قرار كانون الثاني/يناير؛

(٦٣) الحكم في قضية عبد الرحيم، الفقرة ٨٣.

(٦٤) المرجع نفسه، الفقرات ٩٠-٩٦.

(٦٥) المرجع نفسه، الفقرتان ٨٠ و ٨٢.

(٦٦) المرجع نفسه، الفقرة ٨٩.

(٦٧) انظر الفقرة ٢ من القرار ٢٠١٦١ (٢٠١٤). وعلاوةً على ذلك، يؤكد مجلس الأمن أن الإدراج على القائمة يسري على أي فرد ... يدعم بوسائل أخرى الجهات المرتبطة بتنظيم القاعدة من أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو كيانات، بما فيها تلك المدرجة على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

إلا أن هناك قضية عالقة واحدة وقضية محتملة واحدة على مستوى الاتحاد الأوروبي تتعلق بالأشخاص الذين لا يزالون مدرجين على القائمة[٦٨].

٤٨ - وفي مسألة ذات صلة، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي مؤخرا على نظام داخلي جديد للمحكمة العامة، يتضمن في جملة تعديلات آلية يمكن أن تلجأ إليها المحكمة العامة في ظروف محدودة للنظر في معلومات سرية دون إبلاغها للطرف الآخر، إذا كان ذلك الطرف مثلا مستأنفا يطعن في جزاءات مفروضة عليه[٦٩]. ولموازنة حقوق الشخص الخاضع للجزاءات، في ظروف (يتوقع أن تكون نادرة) تأخذ فيها المحكمة بعين الاعتبار تلك الأدلة السرية دون إبلاغها للطرف الأخر، سيتعين أن تراعي المحكمة أن الشخص الخاضع للجزاء لم تكن لديه فرصة الطعن في الأدلة موضوع النظر[٧٠]. وقد أُعِدَّت هذه الآلية الجديدة، التي تمثل إنجازا كبيرا، استجابة للحكم في قضية *Kadi II* وهي تهدف إلى تعزيز قدرة سلطات الاتحاد الأوروبي على الدفاع عن قضايا الجزاءات، نظرا لأن عدم وجود إجراء يتيح لمحاكم الاتحاد الأوروبي النظر في المعلومات السرية دون الإفصاح عنها إلى الطرف الآخر اعتبر من المعوقات الكبيرة. إلا أن الآلية الجديدة لن تكون مفيدة إلا إذا كانت الدول ترغب في استخدامها. وعلى هذا النحو، يمكن أن يستشف شيء من قرار المملكة المتحدة الامتناع عن التصويت للموافقة على قواعد المجلس، وذلك بسبب غياب الضمانات الوقائية، من قبيل القدرة على سحب المعلومات السرية في أي وقت أثناء سير الدعوى وتوفير ''التحقق الأمني من الأحكام والأوامر لمنع الإفصاح غير المقصود عن المعلومات''[٧١]. ولاحظت المملكة المتحدة أيضاً أن غياب تلك الضمانات الوقائية سيحد من أنواع المعلومات التي تستطيع المملكة المتحدة تقديمها[٧٢]، مما ينبئ بأن القواعد الجديدة لن تكون هي الحل الناجع المرتجى.

---

(٦٨) نوقشت كلتا القضيتين في التقرير السادس عشر للفريق. وتتعلق القضية العالقة بمحمد الغبرا (Mohammed al Ghabra) (QDi.228) والقضية المحتملة بهاني السيد السباعي يوسف (Hani al-Sayyid al-Sebai Yusif) (QDi.198).

(٦٩) انظر: "Rules of Procedure of the General Court", Official Journal of the European Union, L105/1. وقد ناقش الفريق أيضاً مشروعا سابقا للقواعد في تقريره السادس عشر.

(٧٠) المرجع نفسه، العنوان ثالثا، الفصل ٧، المادة ١٠٥، الفقرة ٨.

(٧١) انظر United Kingdom Declaration on General Court Rules، المتاح في الموقع الشبكي: http://europeanmemoranda.cabinetoffice.gov.uk/files/2015/02/UK_declaration_on_General_Court_Rules.docx.

(٧٢) المرجع نفسه.

خامسا - تدابير الجزاءات

ألف - تجميد الأصول

٤٩ - قامت الدول الأعضاء خلال السنوات الأخيرة بتعبئة موارد كبيرة في جميع أنحاء العالم لتوفير ضمانات للنظام المالي الدولي تقيه من إساءة استخدام الإرهابيين له، بمن فيهم تنظيم القاعدة والمرتبطين به. وللالتفاف على الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب، ابتكر الإرهابيون طرقا جديدة - قانونية وغير قانونية على حد سواء - لجمع الأموال ونقلها وتخزينها لدعم أنشطتهم. لذلك، فإنّ جمع المعلومات وتبادلها يساعد السلطات المعنية في التعرف على ملامح تمويل الإرهابيين وفي تحديد كيفية التصدي لتدفق الأموال ووقفها. وقد تركز جزء كبير من الجهود على جمع معلومات استخبارية مالية من قطاع الخدمات المالية ومن الأعمال والمهن غير المالية المعينة من خلال الإبلاغ الإلزامي عن المعاملات المشبوهة.

٥٠ - إلا أن أنشطة التمويل التي اضطلع بها مؤخرا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من خلال الاتجار المباشر وغير المباشر بالنفط والمنتجات النفطية تشير إلى أن الأعمال الأخرى يمكن أن تكون عرضة لسوء الاستغلال في تمويل الإرهاب. وعلاوةً على ذلك، يشير تقرير صدر مؤخرا[٧٣] إلى أن قطاع المنظمات غير الربحية لا يزال عرضة لسوء الاستغلال في أغراض تمويل الإرهابيين. واستناداً إلى الفقرة ١٣ من القرار ٢١٦١ (٢٠١٤)، يوصي الفريق بأن تحث اللجنة الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير مناسبة، وفقا للقوانين والممارسات الداخلية، للقيام بما يلي: (أ) تعزيز الوعي العام بالتهديد الذي يفرضه تنظيم القاعدة والمرتبطون به وبالالتزام بكفالة عدم إتاحة أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لفائدة تنظيم القاعدة والمرتبطين به؛ و (ب) تشجيع المنظمات غير الربحية، والمجموعات والأعمال التجارية الأخرى خارج القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المُعيّنة، وعموم الجمهور، على إبلاغ السلطات المعنية، حتى من دون ذكر اسم المبلغ، بالأنشطة التي يشتبه أن تكون تمويلا للإرهابيين والمتصلة بتنظيم القاعدة والمرتبطين به.

٥١ - ولا يزال كثير من الدول الأعضاء يركز على الأصول المالية والمؤسسات المالية عند مناقشة تنفيذ تجميد الأصول. وما فتئ الفريق يؤكد في عمله مع الدول الأعضاء

(٧٣) فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، "Risk of Terrorist Abuse in Non-Profit Organizations"، حزيران/يونيه ٢٠١٤.

على الالتزام الأوسع بتجميد الموارد الاقتصادية، التي تشمل جميع أنواع الأصول. وبالفعل، قد يكون الأصل الأعلى قيمة للإرهابيين هو الملكية غير المنقولة. وفي هذا السياق، تشجع الفقرة ١٣ من القرار ٢١٦١ (٢٠١٤) الدول الأعضاء على حث إداراتها المعنية بتسجيل الشركات والممتلكات، وغيرها من أنواع التسجيل المتعلقة بالقطاعين العام والخاص، على القيام بانتظام بفحص قواعد بياناتها المتوافرة على ضوء قائمة الجزاءات. إلا أن هذا الفرز قد يصطدم بعقبات كبيرة في الممارسة العملية. فالبنك الدولي يشير في أحد تقاريره الصادرة مؤخرا إلى أن صكوك الملكية يتم الاحتفاظ بها حصريا في صورة ورقية في ٦٢ اقتصادا وأن ٥٠ في المائة فقط من "اقتصادات العالم هي التي لديها قاعدة بيانات إلكترونية عن الحقوق والالتزامات"[٧٤]. وفي ظل غياب الملفات الإلكترونية التي يمكن البحث فيها، يمكن أن يكون فرز الممتلكات التي قد تخص طرفا مدرجا على القائمة عملا صعبا للغاية إن لم يكن مستحيلا. وعلاوةً على ذلك، يجعل الافتقار إلى قواعد بيانات إلكترونية عن الالتزامات الأمر صعبا في التأكد مما إذا كانت الملكية المعنية خاضعة لقيود، كتجميد الأصول، تحول دون بيعها أو التعامل فيها على أي نحو آخر. وهكذا تظل هناك عقبات كبيرة من حيث الممارسة العملية تحول دون التنفيذ الفعال لتجميد الأصول.

٥٢ - وقد استمر الفريق في معالجة هذه المسألة منذ صدور تقريره الأخير عن تنظيم الدولة وجبهة النصرة (S/2014/815)، الذي تضمن فرعا عن التمويل. وقدّم الفريق عرضا للمسألة في إحدى الحلقات الدراسية التي عُقدت في بروكسل وتناولت موضوع تمويلات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وشكّل جزءا من فريق المشروع المعني بالتقرير الشامل الذي أصدرته مؤخرا فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عن تمويل تنظيم الدولة[٧٥]. ولا يزال تعاون الفريق مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مهما، لا سيما بالنظر إلى تجدد تركيز فرقة العمل على تمويل الإرهاب[٧٦].

(٧٤) جمع تقرير *Doing Business* الذي تعده مجموعة البنك الدولي بيانات في ١٧٠ اقتصادا ''عن الموثوقية والشفافية ومدى التغطية لنظم تسجيل الأراضي ...'' انظر التقرير: World Bank Group, Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency, pp. 60-61.

(٧٥) فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ''تمويل التنظيم الإرهابي الدولة الإسلامية في العراق والشام''، شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٧٦) فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ''إجراءات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن تمويل الإرهابيين''، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥.

باء - تعزيز الجزاءات الموجّهة نحو أهدافها: النفقات الأساسية

٥٣ - تنطبق الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة على من هو مدرج في القائمة من الأفراد والكيانات. ومن التحديات المتكررة التي تواجه الجزاءات الموجّهة نحو أهدافها إيجادُ سبل جديدة للمضي في تنفيذها. أما تحويل الجزاءات إلى جزاءات أكثر ذكاء، وقياس أثرها، فهما من التحديات المستمرة. وقد حدد الفريق أحد المجالات التي يرى فيها أنه بإمكان لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة زيادة تأثير وفعالية الموجّهة نحو أهدافها على حد سواء.

٥٤ - ويفرض تجميد الأصول على الدول الأعضاء القيام، دونما إبطاء، بتجميد الأصول المرتبطة بأي فرد أو كيان مدرج في القائمة. ولا توجد استثناءات. بيد أنه تم الأخذ بنظام للإعفاءات الإنسانية في القرار الأصلي[٧٧] وتم تطوير هذا النظام في القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢). وينص النظام على منح إعفاء محدد من تجميد الأصول لأنواع معينة من النفقات الأساسية والقانونية والإدارية[٧٨]. غير أن الإعفاء لا ينطبق إلا عندما تكون الدولة العضو قد قامت سابقا بإخطار اللجنة باعتزامها تطبيق الإعفاء و لم تردّ اللجنة بالرفض في غضون ثلاثة أيام عمل.

٥٥ - ولا تنطبق الإعفاءات سوى على ٣٢ فردا من الأفراد المدرجة أسماؤهم حاليا في القائمة. ففي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٤، وَرَدَ ما مجموعه ١٤٨ طلبا للإعفاء من تجميد الأصول[٧٩]. ومن الطبيعي ألاّ يتمكن جميع الأفراد المدرجين في القائمة من الحصول على تطبيق للإعفاء بشأن إدراجهم في القائمة، لأن بعضهم في عداد الفارّين - ولا يُعرف موقعهم ولا وضعهم أو حالتهم المالية. غير أنه، في الحالات التي تكون فيها مواقع تواجد الأفراد المدرجين في القائمة في وقت تقديم الطلب معروفة ولا يكونون في السجن، فمن الصعب فهم الكيفية التي يمكن أن يمارسوا فيها نشاطا من دون أي إعفاءات مالية. فكيف ينفقون على مأكلهم؟ وكيف يدفعون تكاليف إقامتهم؟ أو إذا كان لديهم ملكيات، كيف يغطّون نفقات الخدمات وحدها؟

---

(٧٧) القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الفقرة ٤ (ب).

(٧٨) انظر الفقرة ١ (أ) من القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢) بصيغتها المنقحة في الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٥ (٢٠٠٦).

(٧٩) استنادا إلى البيانات الموجودة لدى أمانة لجنة جزاءات تنظيم القاعدة في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٤، فقد ورد ١٣٧ طلب إعفاء من تجميد الأصول بموجب الفقرة ١ (أ) من القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢) و ١١ طلبا مقدما في إطار الفقرة ١ (ب)، فبلغ مجموع الطلبات ١٤٨ طلبا.

٥٦ - وفي ظل هذه الظروف، يحق التساؤل عما إذا كانت دولة الإقامة تعمل على التقيد الملائم والكامل بالتزامها في تطبيق الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. فإذا كانت دولة الإقامة تسمح بالإنفاق في انتهاك لتجميد الأصول، ودون تخطر لجنة الجزاءات بذلك مسبقا، يكون عملها هذا إخلالا بالالتزامات المفروضة بموجب نظام الجزاءات المتعلقة بهذا التنظيم.

٥٧ - ومن شأن تحسين الشفافية فيما يخص النفقات الأساسية أن يدعم تقوية تنفيذ تجميد الأصول على المستوى الوطني. ويوصي الفريق بأن تكاتب اللجنة الدول المعنية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لتوضيح إجراءات الإعفاء، وأن تشفع رسالتها باستبيان بشأن ما إذا كانت الدول الأعضاء تستخدم إجراءات الإعفاء في تنفيذها لتجميد الأصول أم لا، وكيفية هذا الاستخدام، طالبة موافاتها بالرد بحلول آذار/مارس ٢٠١٦.

جيم - حظر السفر

٥٨ - لا يزال أفراد مدرجة أسماؤهم في القائمة فضلا عن وسطاء لكيانات مدرجة في القائمة يعتمدون على السفر عبر العالم ومن دون قيود بهدف تنسيق أنشطتهم وجمع الأموال والتخطيط لشن هجمات. أما تفاقم مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب فهو يبرز الأهمية المحورية التي تكتسيها هذه المشكلة.

٥٩ - وبفضل الحظر المفروض على سفر الأفراد المدرجين في القائمة، يتوفّر نظام جزاءات تنظيم القاعدة على أداة قوية تمكنه من إفشال قدرة أولئك الأفراد على التنقل بحرية على الصعيد الدولي. وعملا بمختلف التوصيات التي قدمها الفريق، وافقت اللجنة خلال عام ٢٠١٤ على مجموعة من التحسينات التقنية التي تتعلق بتوفير بيانات عن الأفراد المدرجين في القائمة[٨٠]. وسيواصل الفريق عمله، بالتنسيق مع اللجنة، على زيادة جودة ودقة المعلومات التعريفية فيما يخص هؤلاء الأفراد.

٦٠ - وكان أحد أهم التغيرات المستجدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تزايد كمية البيانات البيومترية الجديدة التي تتيحها الدول الأعضاء من أجل إدماجها في الإخطارات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا لا يتعلق بالصور فحسب، بل أيضا، وبشكل متزايد، ببصمات الأصابع. وعملا بتوصية مقدمة من الفريق، وجهت لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة طلبا محددا إلى الدول الأعضاء المعنية في آب/أغسطس بشأن الحصول على معلومات بيومترية. وقد أصبح هذا التطور، بالاقتران مع الجهود التي تبذلها الأمانة لربط الإخطارات الخاصة بالإخطارات الأخرى في قواعد بيانات

(٨٠) S/2014/770، الفقرتان ٦٠ و ٦١.

الإنتربول، يؤدي بصورة متزايدة إلى تحويل الإخطارات الخاصة إلى وثيقة ''جامعة'' توضع على ذمة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأفراد المدرجة أسماؤهم في القوائم. ويواصل الفريق القيام بأنشطة للتوعية بهذه الوثيقة خلال زياراته إلى الدول الأعضاء.

٦١ - بيد أنّ الفريق قد علم، في إحدى هذه الزيارات، أن الإنتربول لا يوفر حتى حينه آلية للتنبيه إلى التعديلات أو التغييرات التي تُدخل على محتوى الإخطارات الخاصة، شبيهة بالنشرات الصحفية التي تنشرها الأمانة العامة لكل تعديل يطرأ على قائمة الجزاءات. وبالتالي، لا بد للدول الأعضاء، بعد أن أصبحت تعلم أكثر فأكثر بوجود الإخطارات الخاصة، أن تقوم باستمرار بالتّحقّق من جميع الإخطارات الخاصة لضمان تحميل آخر نسخة منها في أنظمتها الوطنية، وذلك بسبب عدم وجود نظام للإخطار. أما إبلاغ الدول الأعضاء بالتعديلات أو الإضافات الجديدة التي تطرأ على الإخطارات الخاصة فمن شأنه أن يُسير تلك العملية ويضمن إطلاع جميع السلطات المعنية على أحدث المعلومات التي توفرها تلك الإخطارات.

٦٢ - ويوصي الفريق بأن تقوم اللجنة، بالتعاون مع الفريق ومع الأمانة العامة، مرة في السنة بمكاتبة جميع الدول الأعضاء، وموافاتها بأسماء الأفراد المدرجين في القائمة الذين تتاح بخصوصهم معلومات جديدة (بما في ذلك المعلومات البيومترية) على الإخطارات الخاصة.

دال - حظر توريد الأسلحة

٦٣ - في الأشهر الأخيرة، لاحظ الفريق زيادة في فرص حصول بعض الجماعات على الأسلحة التقليدية، سواء باستخدام المخزونات الموجودة المسروقة من الحكومات، أو من خلال تحويل إمدادات حديثة، ولا سيما في ليبيا. وأُبلغ الفريق عن ''وصول'' أسلحة إلى ليبيا ليست من مخازن العهد السابق، عهد القذافي. وأبلغت الدول الأعضاء الفريق أيضا عن أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة التي بحوزة الجماعات الإرهابية (مثل المدافع المضادة للطائرات ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة).

٦٤ - ومن بين التحديات مواصلة استحداث تصاميم متفجرات إرهابية جديدة. فقد أصبح البعض من تلك الجماعات يستخدم أكثر فأكثر الأجهزة المتفجرة المرتجلة المغناطيسية في الهجمات التي يشنونها. ويتزايد باطّراد الجمع بين استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة

والألغام[٨١] ضد القوافل العسكرية وقوافل الأمم المتحدة في منطقة الساحل. وفي العراق، يستخدم تنظيم الدولة الإسلامية باستمرار السيارات المفخخة والتفجيرات الانتحارية.

٦٥ - وما زال حظر الأسلحة يواجه عددا من التحديات، منها عدم دراية الدول الأعضاء بأنواع وكميات الأسلحة التي يجري توريدها إلى جماعات إرهابية مدرجة في القائمة، وصعوبات في القدرات المتعلقة بالتصدي للاتجار بالأسلحة، وضعف أو انعدام حفظ السجلات. ولا يزال من الواضح في عام ٢٠١٥ ضرورة تتبع وتسجيل المواد العسكرية المفقودة أو المسروقة، التي أبرزها التقرير السابق لفريق الرصد. وقد أكّد مسؤولو الدول الأعضاء أيضا على الحاجة إلى استراتيجيات وتدريب[٨٢] بقدر أكبر من التحديد في مواجهة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ويشمل ذلك تحديد مكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمواد الكيميائية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، ولكن أيضا أساليب التحقيق التي تتيح الاستفادة الكاملة من المعلومات في أعقاب الهجمات[٨٣]. وفيما يتعلق بالتهديد، قام عدد من البلدان بوضع وإنفاذ أنظمة أو ممارسات فضلى طوعية للصناعة من أجل رصد المواد الحساسة ومراقبتها عن كثب. وتفيد بعض الدول الأعضاء بأنها ما زالت تعاني صعوبة في ضبط تحويل المكونات التجارية من جانب الإرهابيين. وقامت حكومات بالفعل بإصدار قرارات محددة بشأن الاستيراد/التصدير وإصدار التعليمات المناسبة إلى الجيش أو إلى السلطات المختصة الأخرى، ولكنها تواجه صعوبات في تنفيذ الضوابط على أرض الواقع.

٦٦ - ويوصي الفريق بأن تقوم اللجنة بمكاتبة الدول الأعضاء وتنبيهها إلى أنّ الصواعق الكهربائية معرّضة بشدة لاحتمال إساءة استخدامها من قِبَل تنظيم القاعدة والمرتبطين به.

٦٧ - ويواصل الفريق العمل مع الدول الأعضاء على التوعية بالمخاطر التي يمثلها تسريب المكونات التجارية التي يمكن استخدامها في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة (ولا سيما الصواعق وأسلاك التفجير والأسمدة)، في مجموعة متنوعة من التطبيقات الصناعية[٨٤]. وإضافة إلى المشاركة في الأفرقة العاملة ذات الصلة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة في عام ٢٠١٤، شرع

---

(٨١) على سبيل المثال، PRB=M 3 (نوع من أنواع الألغام المضادة للدبابات).

(٨٢) في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، أُدرج ٤٨ شخصا في القائمة لأسباب منها المشاركة في استخدام وتوفير السلائف المستخدمة في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة، أو توفير التدريب على استخدام هذه الأجهزة.

(٨٣) مثل جمع وتحليل الحمض النووي الريبي المنقوص الأوكسجين، وخاصة بعد الهجمات الانتحارية.

(٨٤) في الفقرة ١٤ من القرار ٢١٦١ (٢٠١٤)، تدعو الأمانة العامة الدول الأعضاء إلى ''تبادل المعلومات، وإنشاء الشراكات، ووضع الاستراتيجيات وتنمية القدرات على الصعيد الوطني من أجل مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة''.

الفريق في إجراء مناقشات مع عدد من الوزارات المتخصصة للدول الأعضاء (مثل الوزارات المعنية بالألغام) والمنظمات غير الربحية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ويشارك الفريق في عمل فريق الخبراء المنشأ بموجب الصيغة المعدلة للبروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة[٨٥] ومع سائر أفرقة الخبراء. وأقام الفريق أيضا اتصالات مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما مبادراتها المتعلقة بالإرشاد على الدعم والتدريب على أنشطة التخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ولا بد من الإشارة هنا إلى مشاريع المساعدة التقنية والدعم التي تقودها الدائرة في مالي والصومال، ولا سيما في تقديم مشورة الخبراء والدعم التقني (التدريب والتوجيه والإعداد) إلى حفظة السلام وكذلك إلى قوات الأمن والدفاع.

٦٨ - ويوصي الفريق بأن تكاتب اللجنة الدول الأعضاء وتبرز الأهمية المتزايدة لمسألة الحصول على المساعدة بشأن التخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك من أجل التوعية بأنشطة الدائرة التي تدعم السلطات الوطنية في التخفيف من المخاطر الناجمة عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

هاء - أنشطة فريق الرصد

٦٩ - استجاب الفريق لولايته الموسعة، فنشط في تقديم الدعم للجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة عبر إعادة هيكلة عمله للتركيز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب[٨٦]، واضطلع بمهام محددة موكلة إليه، منها المساهمة مثلا بمعلومات متعلقة بالصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب[٨٧] ووضع مسارات عمل مكثفة متعلقة بجماعة بوكو حرام. واضطلع الفريق بهذه الأعمال من دون أي تغيير في موارده، التي لا تزال تتألف من ثمانية خبراء يدعمهم تسعة من موظفي الأمانة العامة. ويلاحظ الفريق أن مجلس الأمن قد استند مباشرة إلى تقريره المتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤[٨٨] في صياغة القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) والتفاوض بشأنه.

---

(٨٥) البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، بصيغته المعدلة في أيار/مايو ١٩٩٦ والمرفقة باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠.

(٨٦) القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

(٨٧) القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤).

(٨٨) S/2014/815 (2014).

٧٠ - وفي الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥، قام الفريق بـ ٢٠ زيارة قُطرية وتقنية، بما في ذلك إلى الاتحاد الروسي، وأفغانستان، وألمانيا، وأوزبكستان، والولايات المتحدة، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وعُمان، وفرنسا، وقيرغيزستان، ومالي، والمغرب. وفي الفترة الممتدة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقد الفريق الاجتماع الإقليمي الرابع لأجهزة المخابرات والأمن في بلدان جنوب شرق آسيا، في بانكوك. وشاركت سبعة بلدان في المناقشات المتعلقة بالتهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة في جنوب شرق آسيا وكيفية الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة بوصفه أداة لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

٧١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق تعزيز نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وتوطيد أنشطة اللجنة بالمشاركة في ٣١ مؤتمرا وحلقة عمل وغيرها من الاجتماعات، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومؤسسة ديتشلي، ومنتدى مراكش للأمن، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاتحاد الأوروبي، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وما زال الفريق عضوا نشطا في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، حيث يشارك في ستة من أفرقتها العاملة. ويواصل إقامة علاقات وثيقة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومع فرع منع الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وشمل ذلك عقد اجتماعات متعددة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أطلعها فيها الفريق على تحليله المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب من أجل تيسير عمل المديرية على تحديد الثغرات القائمة في القدرات الوطنية.

٧٢ - ومن أجل زيادة الموارد إلى أقصى حد وتوفير الأموال، نظّم الفريق زيارات متعددة جمع فيها، حسب الإمكان، بين الزيارات القُطرية إلى مختلف الدول الأعضاء وجملة من المؤتمرات وحلقات العمل والاجتماعات، متلافيا بذلك الحاجة إلى ١٨ رحلة جوية دولية للعودة من نيويورك. وإضافة إلى ذلك، يحقق الفريق حاليا أيضا وفورات في التكاليف في ميزانيته التشغيلية بحوالي ٢٠٠ ألف دولار، يتوقع إعادتها إلى الدول الأعضاء في نهاية عام ٢٠١٥.

واو - قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة

٧٣ - في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، أضيفت أسماء ١٠ أفراد إلى القائمة، ورفعت ٦ أسماء، وأضيفت أسماء كيانين اثنين ورفع اسم كيان واحد. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، يوجد في القائمة ٢٣٤ فردا و ٧١ كيانا. وهناك دلائل متزايدة على أنّ الدول الأعضاء، باقتراحها للأسماء في القائمة، تأخذ في الاعتبار قيمة النهج الاستراتيجي للأسماء المدرجة في القائمة، وتركز على الأطراف الميسرة لعملية تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعلى الدعاة والممولين.

٧٤ - وقد كلف مجلس الأمن[٨٩] الفريق بأن يعمل مع الأمانة العامة لتوحيد شكل جميع قوائم جزاءات الأمم المتحدة كي يسهل على السلطات الوطنية تنفيذها[٩٠]. وتصدر الأمانة العامة حاليا جميع قوائم الجزاءات في شكل مماثل لشكل قائمة الجزاءات المفروضة على القاعدة الموجودة سابقا وأنشأت ''قائمة مجلس الأمن الموحدة للجزاءات'' التي تضم أسماء جميع الأفراد والكيانات الخاضعين لتدابير الجزاءات المفروضة من قبل مجلس الأمن[٩١]. وتقدم القائمة الموحدة بصيغة xml و html وملفات .pdf ويوجد لكل قيد رقم مرجعي دائم استنادا إلى مدونة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ذات الرقمين ورقم متسلسل. ويمكن الاتصال بالأمانة العامة بشأن المسائل المتعلقة بالجزاءات على العنوان البريدي التالي: sc-sanctionslists@un.org.

٧٥ - واعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠١٥، لم تعد قائمة الجزاءات متاحة في شكلها السابق، وأصبح الشكل الجديد للقائمة الموحدة هو الشكل الوحيد الذي يتم إصداره[٩٢]. ويتماشى

---

(٨٩) انظر المرفق الأول، الفقرة (ج ج) من القرار ٢١٦١ (٢٠١٤).

(٩٠) يتوقف التنفيذ الفعال لنظم الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وغيرها من نظم الجزاءات على دقة وفعالية نقل المعلومات الواردة في قائمة الجزاءات عبر مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الرسمية ومن القطاع الخاص. ويتمثل أحد الآثار السلبية الرئيسية لتنظيم البيانات ونقلها من غير دقة في أعداد كبيرة من النتائج الإيجابية الزائفة التي تقوّض التنفيذ الفعال بسبب عمليات التحقق الثانوية الضرورية التي تتطلب بذل جهد كبير من العاملين لتنقيتها. بل إن الأمر الأكثر أهمية هو خطر النتائج السلبية الزائفة.

(٩١) وفقا لموقع القائمة الموحدة، يكمن الهدف من إدراج جميع الأسماء ضمن قائمة موحدة في تيسير تنفيذ التدابير، ولا يعني ذلك أن تدرج جميع الأسماء في القائمة بموجب نظام واحد، أو أن معايير إدراج أسماء محددة في القائمة هي نفسها؛ انظر الموقع على العنوان التالي: www.un.org/sc/committees/consolidated_list.shtml.

(٩٢) انظر الموقع: www.un.org/sc/committees/1267/pdf/AQList.pdf؛ ويرد في الموقع التالي شرح مفصل لكيفية تغيير نظام المراجع: www.un.org/sc/committees/1267/changes_newlist_format.shtml.

هذا التغيير مع التوصيات السابقة للفريق من أجل تعديل الرقم المرجعي الدائم الذي وافقت عليه اللجنة[٩٣].

٧٦ - وتقوم الأمانة العامة حاليا بإدخال تعديلات إضافية على شكل قائمة الجزاءات الحالية بصيغة Xml للسماح بإصدار جميع قوائم الجزاءات باللغات الرسمية للأمم المتحدة كلها وذلك عملا بالفقرة ٣٩ من القرار ٢١٦١ (٢٠١٤). ومن المتوقع أن يتم في الوقت نفسه تنفيذ عدة تغييرات أخرى تطرأ على الشكل الذي وافقت عليه اللجنة.

٧٧ - وفي فقرة ديباجة القرار ٢١٦١ (٢٠١٤)، شجع مجلس الأمن مرة أخرى الأمانة العامة، بمساعدة الفريق، حسب الاقتضاء، على مواصلة العمل على تنفيذ نموذج البيانات الذي وافقت عليه لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة في عام ٢٠١١. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أطلقت وزارة الخزانة بالولايات المتحدة شكلا جديدا من قائمة المواطنين المعينين تحديدا والأشخاص المجمدة ممتلكاتهم الخاصة بمكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية. ويستند هذا الشكل الجديد إلى الشكل الذي أقرته اللجنة في عام ٢٠١١، لتصبح بذلك الولايات المتحدة أول دولة عضو تنفذ نموذج بيانات الجزاءات المتقدم هذا[٩٤].

٧٨ - ويرحب الفريق بهذه الجهود التي تبذلها الأمانة العامة، ويشير إلى الأهمية البالغة للحفاظ على قائمة كاملة دقيقة تظل تفي بمتطلبات الدول الأعضاء ومستخدمي القطاع المالي. وسيواصل الفريق رصد التقدم المحرز بشأن تنفيذ هذه التغييرات. إلا أن الفريق يرى ضرورة إدخال مزيد من الإصلاحات على القائمة بغية تحسين نوعيتها والقدرة على استخدامها.

٧٩ - وتتعلق النقطة الأولى من هذه الإصلاحات بالحاجة إلى توفير صور فوتوغرافية للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة حيثما أمكن. ولئن كان بالإمكان تضمين الإخطارات الخاصة للإنتربول ولمجلس الأمن بالأمم المتحدة صورا فوتوغرافية، فإنّ الدول الأعضاء لا تتوفر كلها على إمكانية الوصول الفوري إلى قاعدة بيانات الإنتربول، ولا سيما في المراكز الحدودية. ونظرا للتهديد المتزايد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والحاجة المتزايدة إلى معالجة وثائق الهوية المزورة، يوصي الفريق بأن تقوم اللجنة، في ضوء

(٩٣) في عام ٢٠٠٩، اقترح الفريق إسقاط محدد الهوية الأبجدي من قيد الرقم المرجعي، وتنظيم القائمة الموحدة بالتسلسل، أي بترتيب الإدراج في القائمة. ثم أوصى الفريق أيضا بأن تسقط اللجنة سنة الإدراج في القائمة من قيد الرقم المرجعي لأن تاريخ الإدراج في القائمة موجود في قيد القائمة. وقد وافقت اللجنة على هذه التوصيات.

(٩٤) انظر الموقع التالي: www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20150105.aspx.

أهمية تعميم صور الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، بالبحث عن خيارات لإدراج صور في القائمة نفسها، وبوضع ورقة خيارات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ يعدّها الفريق وتسهم فيها الأمانة العامة حول كيفية إدراج صور في قائمة الجزاءات المفروضة.

٨٠ - أما النقطة الإصلاحية الثانية فتتعلق بتنظيم القائمة غير المنظمة حالياً بحيث تصبح مفهومة بسرعة للمستخدمين. ويوصي الفريق، بغية تحسين سهولة الوصول إلى القائمة واستخدامها، بأن تطلب اللجنة إلى الأمانة أن تنظم قيود قائمة الأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة في ترتيب رقمي من خلال رقم مرجعي دائم.

زاي - موقع لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة على الإنترنت

٨١ - يجب أن يكون موقع لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة على الإنترنت، باعتباره أداة اتصالات بالغة الأهمية، حديثا وواضحا وخالياً من المصطلحات المتخصصة كلما كان الأمر ممكنا. وقد أثار الفريق هذه المسألة في تقريره الرابع عشر (S/2013/467). ولم يجر تحديث الموقع الشبكي في آذار/مارس ٢٠١٥، حيث تأجل التنفيذ مرة أخرى، وهذه المرة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويشير الفريق إلى أهمية القيام بهذا التحديث نظرا لما له من مصلحة حكومية ومصلحة عامة، ونظرا لما شهده موقع اللجنة من زيارات تجاوزت ٨٠٨ ٠٠٠ زيارة في عام ٢٠١٤.

حاء - التعليقات الواردة

٨٢ - يرحب الفريق بأي تعليقات على هذا التقرير عبر البريد الإلكتروني: 1267mt@un.org.

المرفق

الدعاوى القضائية المتعلقة بالأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة

١ - ترد أدناه التحديات القانونية التي تهم الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم على القائمة، أو الذين رفعت اللجنة أسماءهم منها، والتي بحسب علم الفريق لا تزال عالقة أو تم حسمها في الآونة الأخيرة.

الاتحاد الأوروبي

٢ - أصدرت المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي حكما لصالح عبد الباسط عبد الرحيم (رفع اسمه من القائمة) في ١٤ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، بإلغاء لائحة الاتحاد الأوروبي ذات الصلة المتعلقة بالجزاءات المفروضة عليه[١]. وعلى الرغم من قيام الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي برفع اسم السيد عبد الرحيم من القائمة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، على التوالي، كانت محكمة العدل للاتحاد الأوروبي قد خلصت سابقا إلى أنه لا تزال لدى السيد عبد الرحيم مصلحة في مواصلة العمل من أجل الإلغاء[٢].

٣ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، أصدرت المحكمة العامة قرارا لصالح هاني السيد السباعي يوسف (QDi.198) جزئيا، وقضت بأن المفوضية الأوروبية لم تتمكن من معالجة أوجه القصور الإجرائية في استعراضها الإداري لإدراج اسمه في قائمة الأشخاص والجماعات والكيانات الخاضعين لتدابير تقييدية[٣].

٤ - ولا تزال الدعوى التي أقامها محمد الغبرا (QDi.228) ضد المفوضية الأوروبية بهدف إلغاء التدابير التقييدية المتخذة ضده منشورة أمام المحكمة العامة[٤].

---

(١) الحكم الصادر عن المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، القضية T-127/09 RENV، عبد الرحيم ضد المجلس والمفوضية، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

(٢) الحكم الصادر عن محكمة العدل للاتحاد الأوروبي (الدائرة الكبرى)، القضية C-239/12 P، عبد الرحيم ضد المجلس والمفوضية، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣.

(٣) الحكم الصادر عن المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، القضية T-306/10، يوسف ضد المفوضية، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤.

(٤) القضية T-248/13، الغبرا ضد المفوضية.

٥ - ولا تزال الدعوى التي أقامتها وكالة سنابل الغوثية المحدودة (التي رفع اسمها من القائمة)، ضمن دعاوى أخرى، ضد المفوضية الأوروبية قيد النظر أمام المحكمة العامة[٥].

٦ - ولا تزال الدعوى التي أقامها شفيق بن محمد بن محمد العيادي (رفع اسمه من القائمة) أيضا قيد النظر أمام المحكمة العامة بعد أن أحالتهما محكمة العدل من جديد بناء على حكم الاستئناف[٦]. وخلصت محكمة العدل إلى أنه، على الرغم من رفع اسمه من القائمة، تبقى له مصلحة في الحصول على اعتراف من المحاكم الأوروبية بأنه لم يكن ينبغي أصلا إدراج اسمه في القائمة[٧].

باكستان

٧ - لا تزال القضية التي أقامتها شركة الرشيد الاستئمانية (QDe.005) ضد تطبيق تدابير الجزاءات عليها معروضة على المحكمة العليا الباكستانية في إطار طعن قدمته الحكومة ضد حكم صدر في غير صالحها في عام ٢٠٠٣. أما الطعن المماثل الذي قدمته مؤسسة الأخطر الاستئمانية الدولية (QDe.121) فلا يزال معروضا على المحكمة العليا للإقليم[٨].

٨ - بالإضافة إلى القضيتين المذكورتين أعلاه، طعن قيّم لمؤسسة الإنقاذ الباكستانية (المعروفة أيضا باسم مؤسسة الأخطر الاستئمانية الدولية) في قرار تجميد حسابه المصرفي. وقد حدد موعد لجلسة استماع أولية في القضية ليوم ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤[٩].

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية

٩ - تواجه المملكة المتحدة حاليا طعنا يلتمس منه صاحبه إجراء مراجعة قضائية للقرار الذي اتخذته بموجب نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة والقاضي بإدراج اسم هاني السيد السباعي يوسف (QDi.198) الذي يقيم في المملكة المتحدة. وقد أيدت محكمة الاستئناف في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ القرار الصادر عن وزير الخارجية بالسماح بإضافة اسم صاحب الالتماس إلى قائمة الأشخاص الخاضعين لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وسمحت المحكمة العليا بالطعن، الذي تقرر النظر فيه في جلسة تُعقد في ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥[١٠].

(٥) القضية T-134/11، الفقيه وآخرون ضد المفوضية.

(٦) القضية T-527/09 RENV، العيادي ضد المفوضية.

(٧) الحكم الصادر عن محكمة العدل للاتحاد الأوروبي (الدائرة العاشرة)، القضية C-183/12 P، العيادي ضد المفوضية، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(٨) معلومات قدمتها باكستان.

(٩) معلومات قدمتها باكستان.

(١٠) معلومات قدمتها المملكة المتحدة.

١٠ - وتواجه المملكة المتحدة أيضا طعونا يلتمس منها أصحابها إجراء مراجعة قضائية للقرار الذي اتخذته بموجب نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة والقاضي بإدراج أسماء عبد الباسط عبد الرحيم وعبد الباقي محمد خالد ومفتاح محمد المبروك (شُطبت أسماؤهم جميعا من القائمة). وأُرجئ النظر في جميع هذه القضايا إلى حين صدور نتيجة قضية يوسف التي نوقشت أعلاه[١١].

(١١) معلومات قدمتها المملكة المتحدة.